Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):539-548
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.28

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The development of oil revenues and their reflection on the total public debt index in the Iraqi economy for the period (2004-2021)*

Assit Prof Dr. Muhannad Khalifa Obaid Al-Mohammad[(1)], Researcher:Omar Hadi Abdullah Almohammadi[(2)]
College of Administration and Economics- University of Fallujah
(1) dr.muhannadkhalifa@uofallujah.edu.iq (2) omarhadiabdulah@gmail.com

Key words:
oil revenues, of total public debt.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***01 Aug. 2023***
Accepted	***10 Aug. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail
cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Researcher:Omar Hadi Abdullah Almohammadi
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Abstract:
The research aims to study oil revenues and their relationship to the total public debt in the Iraqi economy, as well as to analyze the relationship between oil revenues and the indicator of total public debt in the Iraqi economy for the period 2004-2021.
The most important conclusions reached by the researcher is the existence of an inverse relationship in the short and long term between the independent variable (oil revenues) and the dependent variable (general annealing).
The researcher recommended moving away from the rentier economy, which mostly depends on oil revenues in financing the annual general budget, the need to diversify sources of income, not rely on oil revenues, and adopt alternative income outlets, especially achieving growth in the industrial, agricultural, tourism and other sectors, and the need to implement advanced financial policies looking for strategies to reduce Dependence on foreign debt because it is a source of concern and danger to the Iraqi economy, especially with regard to the factor of economic and political dependence resulting from public debt, and because Iraq enjoys abundant material and fertile land, we must work and strive to exploit these wealth and employ them to serve the Iraqi economy.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):539-548
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.28

تطور إيرادات النفط وانعكاسها على مؤشر الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)*

أ.م.د. مهند خليفة عبيد المحمدي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الفلوجة
dr.muhannadkhalifa@uofallujah.edu.iq

الباحث: عمر هادي عبدالله المحمدي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الفلوجة
omarhadiabdulah@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة الإيرادات النفطية وعلاقتها بالدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي وكذلك تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية ومؤشر الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، اما اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي وجود علاقة عكسية في المدى القصير والطويل بين المتغير المستقل (الايرادات النفطية) و المتغير التابع (الدين العام). وقد اوصى الباحث الابتعاد عن الاقتصاد الريعي التي تعتمد في الغالب على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة السنوية و ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية، واعتماد منافذ دخل بديلة ولا سيما تحقيق نمو في القطاعات الصناعية والزراعية و السياحية وغيرها، وضرورة تنفيذ سياسات مالية متطورة تبحث عن استراتيجيات لتقليل الاعتماد على الديون الخارجية لأنها مصدر قلق وخطر للاقتصاد العراقي ولا سيما فيما يتعلق بعامل التبعية الاقتصادية والسياسية الناتج عن الدين العام ولان العراق يتمتع بوفرة مادية وارض خصبة لابد من العمل والسعي لاستغلال هذه الثروات وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، مؤشر الدين العام الاجمالي.

المقدمة:

تعد الايرادات النفطية من أهم مقومات الاستدامة المالية في البلدان التي تمتاز بوفرة ذلك المورد او الدول التي تم تصنيفها بالدول الريعية، إلا أن الاعتماد المفرط على هذه الثروة تجعل البلد واقتصاده عرضة لتقلبات شديدة وصدمات خارجية وكما هو واضح بان الاقتصاد العراقي هو من البلدان التي تعتمد على مورد النفط في تمويل موازنته اعتماداً شبه مطلق مع اسهام هذا القطاع المورد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحصة كبيرة مقارنة بمساهمة ضعيفة للقطاعات الاخرى , وهذا ما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً يتسم بخصائص ريعية وجعله اقتصاداً يعاني من اختلالات هيكلية , فضلاً عن انه لم يستطع خلق قاعدة انتاجية متنوعة بالرغم من امتلاكه امكانات النهوض ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى, مع ما عاناه الاقتصاد العراقي من آثار الحروب وفوضى شكل النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الارتجالية التي انتهجتها الحكومات المختلفة إذ لم تستطع تلك الحكومات تشجيع منافذ مساهمة القطاعات غير الريعية في الإيرادات العامة وعلى وجه الخصوص تشجيع القطاع الخاص ورؤوس الأموال الخاصة والاجنبية والتي كان من الممكن ان تلعب دوراً مهماً في رفع مستوى المساهمة للقطاعات غير النفطية في الانتاج وتعزيز الموازنة العامة والمساهمة الفعالة في الاستدامة المالية, وبالرغم من ان جانب الايرادات في الموازنة العامة يضم في مستوياته عدد من مصادر الايرادات إلى جانب الإيرادات النفطية منها الإيرادات السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم، او تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية او الخدمية وهو ما يوحي للوهلة الأولى ان الموازنة العامة ترتكز على تشكيلة من مصادر الايرادات.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في اهمية موضوعه المتعلق بالقطاع النفطي ومنتجاته النفطية التي هي من المنتجات العالمية التي لا يمكن اغفال اهميتها لجميع البلدان سواء المتقدمة منها او الاقتصاديات الناشئة , الامر الذي ادى الى ظهور العجز وزيادة الديون , وكذلك تكمن اهمية هذا البحث في محاولة لتوضيح العلاقة بين الايرادات النفطية والدين العام الاجمالي.

مشكلة البحث:

يعد الدين العام احدى المشكلات الاقتصادية و المالية التي تواجه السياسية الاقتصادية و المالية للدولة في العراق ولاسيما ما يتعلق بالحجم الامثل للقرض العام, وتحديد مجال استعمال الدين العام وكيفية أنفاقه بالشكل الذي يحقق الاستدامة المالية كل ذلك اسهم في تراكم الديون وزيادة الاعباء لدفع تكاليف خدمة واطفاء الديون مما ترتب عليه اثار سلبية في النشاط الاقتصادي .

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (ان هناك اثر سلبي وعلاقة سلبية بين الايرادات النفطية والدين العام الاجمالي في العراق للمدة 2004-2021).

أهداف البحث:

1- دراسة اثر الايرادات النفطية و علاقتها بالدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي.
2- تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية و الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) .

حدود البحث:

1- الحدود المكانية للبحث هي الاقتصاد العراقي.
الحدود الزمانية تمثلت بالمدة (2004-2021).

هيكلية البحث:

قسم البحث الى محورين رئيسين شمل المحور الاول على الاطار النظري للإيرادات النفطية اما المحور الثاني تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية ومؤشر الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021 .

المحور الأول : الاطار المفاهيمي النظري للإيرادات النفطية والدين العام الاجمالي

أولًا: نشأة الإيرادات النفطية

منذ زمن بعيد ، اعتمد الإنسان على مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ، بما في ذلك الفحم الذي لطالما كان المصدر الأساس, ومع ذلك ، عندما ظهر النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1859 ، أثار ضجة بسبب الصفات التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى, على الرغم من تقدم استخدام النفط في العديد من الدول ، إلا أن اكتشاف مكامن النفط حدث في منتصف القرن العشرين ، عندما تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية (**Waheed Khairy Eldin , 2019 : 19-20)** , ومنذ اكتشافه ، تم استخدامه في جميع قضايا النظام السياسي والاقتصادي ويعد الدخل النفطي من أهم مصادر الدخل للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، والتي تعتمد عليه مع استبعاد مصادر التمويل الأخرى مثل الضرائب على سبيل المثال , إن عائدات النفط

هذه هي التي تدفع الإنفاق الحكومي في هذه الدول , لأن ارتفاع أسعار النفط يزيد من كمية العملات الأجنبية الواردة إلى تلك الدول ، مما يعزز الموقف النقدي للحكومة ويزيد الإنفاق الحكومي في تلك الدول **(heaam ، 2012 : 126).**

ثانياً : مفهوم الإيرادات النفطية

وقد عرف الايرادات النفطية كل من **(Abdullah and others , 2022:308)** على النحو الاتي: بأنها تلك الايرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة و المصدرة للنفط في العالم مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ,ومقابل ذلك يتم الحصول على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذه الموارد، وتعرف ايضاً الايرادات النفطية : بأنها الايرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة و المصدرة للنفط و الغاز مقابل انتاج وتصدير الموارد الطبيعية المستنفذة، ويمكن ايضاً تعريف الايرادات النفطية : على انها تمثل العوائد المالية التي يحصل عليها الدول المنتجة و المصدرة للنفط الخام او مشتقاته كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد المستنفذ.

ثالثاً : اقسام الايرادات النفطية

يغطي القسم الأول ضرائب الإنتاج والإتاوات وأرباح المشاركة وأرباح الإنتاج, ومن السهل تقييم قيمة هذا القسم فيما يتعلق بوحدة الإنتاج لأنه مرتبط بشكل مباشر بكميات النفط المنتج, ويتكون القسم الثاني من الجوائز من أنواع مختلفة ، بما في ذلك الإيجارات ، ومنح الاستكشاف والبحث ، ومنح التوقيعات(Yusef ، 1983 : 86).

رابعاً : أهمية الايرادات النفطية

ان القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية هي من القطاعات الفرعية الثلاثة المعترف بها للاقتصاد, ومنذ الثورة الصناعية ، حل النفط محل الفحم كمصدر رئيس للطاقة, وبالتالي يعد النفط الوقود الأساس للصناعة والآلات المتحركة في المصانع والمختبرات التي توظف الناس وتنتج البضائع ، باستثناء الطاقة النووية

وبذلك تكون اهمية الايرادات النفطية من خلال الاتي: **(Hafez ، 2000:74)**.

1. تمويل الميزانية الحكومية: الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات تستخدم هذه الأموال لتمويل النفقات الحكومية، مثل البنية التحتية، والخدمات العامة، والقطاعات الحيوية الأخرى. إذا تراجعت الإيرادات النفطية، فإنها قد تؤدي إلى صعوبات مالية للحكومة وتأثير سلبي على الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.
2. التنمية الاقتصادية: الإيرادات النفطية يمكن أن تكون مصدرًا هامًا لتمويل البرامج والمشاريع التنموية، مثل التعليم والصحة والصناعة والسياحة والزراعة. هذا يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز مستوى المعيشة للسكان.
3. التوازن الاقتصادي: الاعتماد الشديد على النفط يجعل الدولة عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. عندما تكون الأسعار مرتفعة، فإن الدول تستفيد من إيرادات إضافية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاحتياطيات النقدية. ومع ذلك، إذا انخفضت أسعار النفط، فإنها يمكن أن تتسبب في أزمة مالية وانكماش اقتصادي.
4. الاستثمار في المستقبل: يمكن استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في مجالات أخرى تعزز التنوع الاقتصادي.
5. تعمل الايرادات النفطية على تحقيق الامن القومي.

خامساً : الاثار السلبية للإيرادات النفطية

من أكثر البديهيات الاقتصادية قبولًا على نطاق واسع أن التفاعل بين قوى العرض والطلب لسلعة أو خدمة معينة يحدد سعرها, وينتج عن هذا التفاعل في النهاية ايراد يكون فيه المبلغ المطلوب لتلبية الطلب مساويًا للمبلغ المعروض ، ومن الاثار السلبية الناجمة عن الايرادات النفطية هي:

1. تميل أسعار النفط نحو عدم الاستقرار نحو الارتفاع والانخفاض , ومن بين العناصر والمتغيرات الأساسية العديدة التي لها تأثير ، فإن أسعار النفط هي الأكثر ديناميكية وتغيرًا باستمرار, ولها تأثير سلبي على مجرى العالم
2. يعرف مبلغ المال الذي يدفعه المشتري مقابل استلام السلعة أو الخدمة من البائع أو المنتج بسعر السلعة أو الخدمة ، مما يشير إلى وجود علاقة بين قيمة السلعة أو الخدمة وسعرها, في وقت ومكان محددين, هذه العلاقة ليست ثابتة بل متغيرة اي تتغير بمرور الوقت **(Mohammed , 2008 : 269)** , وتُعرف كمية السلعة التي تسمح لقوى العرض والطلب بالتفاعل لإنتاج الكمية المرغوبة بكمية التوازن ، ويتم الحصول عليها بسعر يحدده السوق ويُعرف بسعر السوق أو التوازن في السعر, وإن المبلغ المسلم والمبلغ المطلوب لنفس السلعة متساويان **(Mohammed ، 1980 : 10)**, أما فيما يتعلق بسعر النفط ، فهو عرضه لتقلبات شديدة بين الارتفاع و الانخفاض ، وكثيرًا ما يتم تحديده بالدولار الأمريكي , وبالمثل هناك علاقة بين النفط, سعر برميل النفط ليس ثابتًا أو متساويًا ؛ بدلاً من ذلك ، فهو يعتمد على عدد من المتغيرات بما في ذلك الجمع بين ديناميكيات العرض والطلب العالمية التي لها تأثير أيضًا على سوق السلع للنفط وبسبب التقلب في اسعار النفط الكبيرة سوف يتسبب بتقلبات حادة في الاسواق العالمية **(Shma , 2014 : 10)** .
3. السعر هو قيمة السلعة أو الخدمة المعبر عنها في وحدة نقدية معينة ويتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

سادساً : الاثار الايجابية للإيرادات النفطية

توجد العديد من الآثار الإيجابية للإيرادات النفطية على الاقتصادات التي تعتمد على الصادرات النفطية , والتي يمكن الاشارة اليها بإيجاز: **(Mohammed, 2008 : 269)**

1. تحسين الحياة الاقتصادية: توفر الإيرادات النفطية مصادر إضافية للدخل للحكومات، وبالتالي يمكنها تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. ويمكن أن تسهم هذه الخدمات في رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتعزيز فرص العمل وتقليل حدة الفقر.
2. تنمية البنية التحتية: تساعد الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والشبكات الكهربائية والاتصالات. وتحسن البنية التحتية , مما يعزز التنمية الاقتصادية ويسهم في جذب الاستثمارات وتحسين فرص الأعمال.
3. تعزز الإيرادات النفطية الاقتصادات المعتمدة على النفط بمرونة أكبر للتنويع الاقتصادي. إذ يمكن للحكومات استخدام الإيرادات النفطية لتمويل قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا، مما يقلل من الاعتماد الكلي على النفط ويقلل من تأثير التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد.
4. تعزيز القطاع الخاص: يمكن أن توفر الإيرادات النفطية التمويل اللازم لتنمية وتعزيز القطاع الخاص في البلاد المنتجة للنفط. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل وتعزيز الاستثمارات وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. دعم السياسة العامة: يمكن الإيرادات النفطية من دعم السياسة المالية للبلاد.

سابعاً : بعض الأشكال المختلفة لتسعير النفط

1- السعر المعلن:

وهو السعر ، الذي حددته شركات النفط الاحتكارية ، أي هو السعر المعلن عنه علنًا من قبل مزود السلعة, وقد حددت شركة Standard Dowell ، التي كانت تتحكم في نقل وتكرير النفط الخام ، هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880, ونتيجة لذلك ، لم يظهر هذا السعر نتيجة لعوامل العرض والطلب, وكان يُعرف بالسعر المعلن ، وظل قيد الاستخدام حتى اكتمال اتفاقية Akanaka في عام 1927, ولم تتأثر العوامل التي تؤثر على العرض والطلب, أي إنه يمثل السعر المعلن ناقصًا أي حوافز مقدمة للعميل **(2010: , mahdea)**.

2- السعر المتحقق:

هو المبلغ المدفوع مقابل الامتيازات أو الخصومات المختلفة التي اتفق عليها المشتري والبائع بتخفيض على أساس النسبة المئوية من السعر المعلن أو شروط الدفع الأخرى, ومنذ أواخر الخمسينيات ، ظهرت أسعار محققة أو فعلية ، وتعاونت معها شركات النفط الأجنبية المستقلة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات أو الخصومات التي وافق عليها المشتري كنسبة مئوية مخصومة من السعر المعلن, ويتم تعريف السعر المحقق على أنه: السعر المعلن مطروحًا منه الخصومات أو التسهيلات المختلفة التي يمنحها طرف البائع للمشتري**(Aldore ، 2003 : 196)**، وهو السعر الذي تم الحصول عليه مقابل تسهيلات معينة من حيث الكمية التي يمكن الحصول عليها أو يتم شراء المنتجات والخدمات من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل الذي يمثله السعر الحقيقي، وهو القيمة الحقيقية للسعر الاسمي لبرميل النفط المباع محسوبًا عن طريق خفض التضخم, وان السعر المحدد في المعاملات الفورية قريب إلى حد ما من تكلفة النفط الخام المقاسة ببوصة من النفط.

3- سعر الإشارة:

تم استخدام السعر المرجعي لتحديد قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الأجنبية في الستينيات ، وبعد ظهور الأسعار المحققة فوق الحد المعلن ، وذلك لتوزيع أو تقسيم عائدات النفط بين الطرفين, يعمل سعر النفط الخام كسعر مرجعي لأنه أعلى من السعر المحقق وأقل من السعر المعلن ، مما يجعله متوسط السعر بين الاثنين, **(Sketch, 2015 , 77).**

4- التسعير الفوري:

والذي يُعرف أحيانًا بالسعر الاني ، هو التكلفة التي يتم تحديدها في السوق الحرة أو المفتوحة, ويتم تمثيل النفط الخام في الأسواق المختلفة بدولار واحد, وظهر هذا السعر لأول مرة في الستينيات واستخدم لتحديد قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة وشركات النفط الأجنبية لتوزيع أو تقسيم عائدات النفط بين الطرفين, وهو سعر للنفط الخام أقل من السعر المعلن عنه وأكثر من السعر المحقق أي بين السعر المعلن والسعر المحقق **(Zirimi, 2011 :45).**

ثامناً : مؤشر الدين العام الاجمالي

يعد الدين احد ادوات السياسة المالية اتي تؤثر في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي و الانفاق الاستثماري وغيرها ,وان السبب الرئيسي الذي يؤدي الى لجوء الحكومة الى الاستدانة هو عجز الموازنة الناتج عن زيادة معدل الانفاق العام بمعدل نمو اكبر من معدل نمو الايرادات العامة وكلما زاد العجز زاد الدين العام, إذ يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لتحديد مستوى الدين لأنه يوضح قدرة الحكومة على سداد المدفوعات ويبرز التغييرات في وضعها المالي. وتقسم المديونية الخارجية على وفق الاستحقاق الى **(Bhatia,21:2000)**

1- المديونية قصيرة الاجل المستحقة خلال عام واحد .
2- المديونية متوسطة الاجل المستحقة خلال عامين او ثلاثة .
3- المديونية طويلة الاجل والتي تستحق خلال (30) عام .

وتضم المديونية الداخلية حوالات الخزينة (سنوية او نصف سنوية) تصدرها وزارة المالية وتباع بالمزاد وبأشراف البنك المركزي على اعتباره وكيلا ماليا عن وزارة المالية وتباع بسعر مخصوم وتطفأ قيمتها عند الاستحقاق وتكون بضمان الحكومة ، وتستعمل لتمكين الحكومة من الاقتراض النقدي لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة ، كما تم اصدار حوالات الخزانة عام (2015) والتي تسحب من المصارف العامة وتخصم في السوق الثانوية من خلال البنك المركزي ، فضلا عن القروض المباشرة للخزانة العامة للاستثمار في نصف الاحتياطيات الالزامية لصالح الخزينة.

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية ومؤشر الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

من خلال تحليل مؤشر (**تحليل مؤشرات الدين العام الاجمالي**) المبينة في الجدول (1-2) والشكل(1-2) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي نجد انعكاسها سلبا وايجاباً في معدل النمو، رغم أهميته في ضمان استمرار حصول الناس على الخدمات العامة المطلوب توفيرها لهم قانونًا ، بالإضافة إلى التزام الدولة بالقيام بذلك على الرغم من التغيير في هذه المؤشرات. ومع ذلك ، فإن صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تلتزم بها العراق وبقية دول العالم ، تضمن بقاء تأثيرها ضمن معايير البيئة الداخلية أو الخارجية.

ونرى ذلك في بيانات الجدول (1-2) حيث كان العراق حريصاً على خفض معدل الدين بشكل عام مما يعطي فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي العام. من الواضح أنه مع انخفاض الدين العام ، ستكون هناك فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي العام. ومع ذلك، هناك بعض السنوات خلال مدة البحث ، نلاحظ انخفاضًا في الديون من 423 إلى 88 في عام 2008 بينما ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 36.4 في عام 2004 إلى 48.1 ٪ في عام 2008 ، مما يشير إلى أن المواقف الاستثنائية التي لا تعكس بدقة واقع ذلك النمو نتيجة الخلل البنيوي في الاقتصاد العراقي. ارتفع الدين إلى 102٪ في عام 2009 ؛ ومع ذلك ، انخفض معدل النمو إلى (151) لنفس العام، وانخفض الدين بين عامي 2010 و 2014. ومع ذلك ، بلغ معدل النمو الاقتصادي ذروته في عام 2010 عند 24٪ ، ونتيجة لذلك ، شهد نموًا سلبيًا في عام 2014. وان انعكاس الانخفاض في أسعار النفط العالمية. كانت النتيجة أنه في عام 2015 ، انخفض معدل النمو إلى (242) وارتفع معدل الدين إلى 66. وقد تسببت الظروف التي يمر بها العراق في تذبذب معدل الدين والنمو بين منخفض وعالي. مع انخفاض الدين إلى 46 في عام 2019 ، وقد ارتفع النمو إلى (4.4٪) ، وهو أعلى من معدل نمو العام السابق (10.3٪) ولكنه أقل بنسبة (12٪) نقطة مئوية. كما تغير معدل النمو حيث انخفض معدل النمو بنسبة (10.3٪) نقطة مئوية.

جدول(1-2): تحليل الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنوات	الدين العام الاجمالي(مليون دولار)	معدل التغير السنوي %	الايرادات النفطية (مليون دولار)	معدل التغير السنوي%
2004	423.4	-	17455.7	-
2005	283.1	(140.3)	23199.4	40.6
2006	177.5	(105.6)	29708.1	20.6
2007	101.7	(75.8)	37847.1	13.3
2008	88.4	(13.3)	61883.7	36.6
2009	102.1	13.7	38964.7	(35.4)
2010	62.5	(39.6)	41453	23.9
2011	47.5	(15)	79407.5	36.2
2012	40.5	(7)	93778.5	3.2
2013	37.2	(3.3)	89212.5	(3.1)

(11)	**89129.8**	**1.1**	**38.3**	**2014**
(39.6)	**51312.6**	**27.9**	**66.2**	**2015**
(18.6)	**28489.9**	**9.6**	**75.8**	**2016**
31.7	**60111.2**	**(6.2)**	**69.6**	**2017**
14.7	**85181.8**	**(11.5)**	**58.1**	**2018**
(10.3)	**78527.5**	**(12)**	**46.1**	**2019**
(36.4)	**33921**	**(2)**	**45.2**	**2020**
76.2	**75651.2**	**8.2**	**48.9**	**2021**

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام ، ومن اعداد الباحث، القيم بين القوسين تعني الاشارة سالبة.

يتبين من الجدول (2-1) و الشكل البياني (2-1) ادناه عندما تتغير الايرادات النفطية من شأنه ان يؤثر على مستوى الدين اذا نلاحظ زيادة مستوى الايرادات النفطية خلال الفترة (2004-2008) ادت الى انخفاض مستوى الدين العام من (423.4) دولار في عام 2004 الى (88.4) دولار وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية بينهما وله تأثير ايجابي بينهما ,وهذا يتفق مع نظرية المنطق الاقتصادي .

اما الفترة (2009-2013) فان الايرادات النفطية حققت زيادات متزايدة اذا بلغت (38964,7) دولار في عام 2009 واخذت بالزيادة حتى وصلت قرابة (89212,5) دولار في عام 2013 , اما الدين العام في عام 2009 قد انخفض قرابة (102.1) ويعود هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية التي اثرت في الاقتصاد العراقي وفضلاً عن انخفاض اسعار النفط، اما عام 2013فقد شهد الدين العام انخفاضاً بلغ قرابة (37.2) دولار ويستنتج من هذا وجود علاقة عكسية بين الايرادات النفطية و الدين العام وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .

اما خلال العامين (2014-2015)انخفضت الايرادات النفطية من (89129,8) دولار في عام 2014 الى (51312,6) دولار ادى هذا الانخفاض الى زيادة مستوى الدين العام الى (66.2) دولار وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية , وقد شهدت الايرادات النفطية خلال الفترة (2019-2016) زيادات متذبذبة تارة بالارتفاع وتارة اخرى بالانخفاض ويرجع ذلك الى تذبذب اسعار النفط او تكون تلك الزيادة في الدين العام .

اما الفترة (2020-2021) انخفضت الايرادات النفطية حوالي (33921) دولار في عام 2002 وارتفع حجم الدين الى (45.2) دولار ويرجع ذلك الى تفشي وباء كورونا و تهاوي اسعار النفط مما اسهم في انخفاض الإيرادات النفطية , اما خلال عام 2021 بدأت الايرادات النفطية بالارتفاع حيث بلغت(75651,2) دولار وادى هذا الارتفاع الى انخفاض الدين العام بمستوى طفيف مقارنة مع العام السابق .

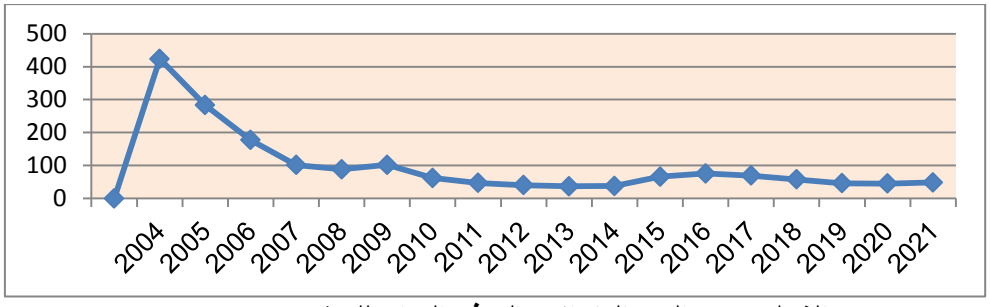

الشكل (1-2) الدين العام الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1-2).

من الشكل البياني (1-2) اعلاه ان الدين العام في العراق قد شهد تقلبات خلال فترة البحث , ويرجع ذلك الى الازمة الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة , ولاسيما تقلبات اسعار النفط العالمية هذا من جهة , ومن جهة اخرى العمليات الارهابية التي كان يشهدها العراق بين الحين

و الاخر وما سببته من زيادة النفقات العسكرية , جميع هذا الاسباب اسهمت بشكل مباشر في زيادة الدين العام وخاصة الدين الخارجي الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي , نستدل من الشكل البياني اعلاه (2-1) و الجدول البياني اعلاه (2-1) ان العلاقة بين الدين العام و الايرادات النفطية هي في الغالب علاقة التأثير الايجابي العكسي على مؤشرات الاستدامة المالية خلال مجدة البحث وهذا يتوافق مع منطق النظيرة الاقتصادية , لكن في الغالب ما تتغير هذه العلاقة لتصبح علاقة طرية نتيجة حدوث الازمات و التغيرات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

1- تشير نتائج التحليل الى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الدين العام والايرادات النفطية

2- اصبح الايرادات النفطية لها دور في الحياة الاقتصادية اكثر تأثير من كونها مصدر للطاقة، ولكنه اليوم تلعب دور مهم وحيوي من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي.

3- يتبين من خلال تحليل بيانات الدين العام الاجمالي في العراق بان معدلات الدين كانت منخفضة في بعض سنوات البحث وهذا يرجع الى الايرادات النفطية المتحصلة في تلك السنوات بنسبة كبيرة جداً، وفي سنوات اخرى خلال مدة البحث كان الدين العام الاجمالي مرتفع للغاية بسبب انخفاض الطلب العالمي على الإيرادات النفطية وكان الاقتصاد العراقي الاكثر ضرراً كونه اقتصاد احادي الجانب تحتل الايرادات النفطية نسبة كبيرة جداً من الموازنة العامة للدولة مما ادى الى ارتفاع نسبة الدين العام خلال هذه الفترة.

ثانياً : التوصيات

1- العمل على تطوير الاقتصاد العراقي و عدم الاعتماد على الايرادات النفطية في تغطية النفقات العامة يستلزم ذلك تطوير قطاع الصناعة و السياحة و الزراعة من اجل تنويع مصار دخل وعدم الاعتماد على مورد واحد .

2- العمل على وضع سياسة اقتصادية تعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تواجة الاقتصاد العراقي .

3- نظراً للدور الكبير للإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي وتأثيرها على سوق الاوراق المالية في العراق لابد للجهات المسؤولة جعل اسعار النفط مستقرة.

المصادر:

1- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

2- Hafez, Bergam Muhammad Al-Majzoub, The International Struggle Over Arab Oil, Beirut Publishing House, Lebanon, 1st Edition, 2000

3- Hayam, Khazal Nashour, The relationship between oil revenues and government spending in the Gulf Cooperation Council countries for the period 2000-2008 Journal of Economic Sciences Volume 02 Issue 31 Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, Iraq November 01, 2012

4- Mahdi, Haider Kazem 2015, The decline in oil prices and the necessary measures to reduce their impact on the general budget in Iraq, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Al-Qadisiyah, Volume 5, Issue 1
5- Mohamed, Ahmed Al-Douri, Lectures on Petroleum Economics, University Publications Office, Algeria
6- Mohamed, Ahmed Al-Douri, Lectures on Petroleum Economics, University Publications Office, Algeria
7- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
8- Muhammad, Mohsen, Khitam al-Jubouri, Measuring and analyzing the impact of oil revenues on inflation rates in the Iraqi economy for the period (1990-2015).
9- Shamma, Abdul Rahman, The Impact of Oil Price Fluctuations on Some Macroeconomic Variables, Master Thesis, Financial Sciences, Fares University, Algeria, 2014-2015
10- Sketch, Abdel-Ragman, The Impact of Oil Price Fluctuations on Some Macroeconomic Variables, Master's Thesis, Specialization in Financial Sciences, Fares University, Algeria
11- Wahid Khairy El-Din, The Importance of Oil Wealth in the International Economy and Alternative Strategies for the Hydrocarbon Sector, Case Study of Algeria, a memorandum submitted within obtaining a Master's degree in Economic Sciences, University of Mohamed Kheidar Biskra, 2012/2013
12- Youssef, Sayegh, Arab Oil Policies in the Seventies (Opportunity and Responsibility), The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon, first edition, 1983
13- Zirimi, Naima, Algerian foreign trade from the planned economy to the market economy, no, to complete the requirements for obtaining a master's degree in corporate management, specializing in international importance, University of Boubacar Belguid Tlemcen (2009).